

القسم الثالث: عروض ووثائق وإصدارات

◆ من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959) - القسم الثاني -

د. شاوش حباسي

ملخص:

نواصل في هذا القسم الثاني عرضنا وشروحنا لمحاضر جلسات اجتماع «لجنة العشرة» الذي جمع في تونس من 11 أوت إلى غاية ديسمبر 1959، القادة العسكريين (العقلاء) للثورة الجزائرية. وقد حضره العقلاء عبد الحفيظ بوضوف والأخضر بن طوبال وكريم بلقاسم ومحمدي السعيد وهواري بومدين والصادق دهلوس وعلي كافي ودرين بن علي (لطي) ولعبيدي محمد الطاهر (الحاج لخضر) وسعيد يزورن. وفي هذه المحاضر معلومات هامة عن تطور الثورة داخليا وخارجيا منذ انطلاقها عام 1954 إلى غاية نهاية عام 1959.

Résumé:

C'est une publication inédite, traduite du français à l'arabe et commentée, de l'ensemble des procès-verbaux de cette réunion tenue à Tunis. Étaient présents: A. Boussouf, B. Tobbal, B. Krim, Mohamedi Saïd, H. Boumediène, Sadek Dehilès, Ali Kafi, Lotfi, El-Hadj Lakhdar, Saïd Yazourène.



Ces procès verbaux sont très riches en information concernant la révolution algérienne de 1954 à 1959. Ils développent sa marche aussi bien à l'intérieur qu'à l'extérieur, ainsi qu'aux niveaux maghrébin, arabe et international.

اجتماع الولايات (ديسمبر 1958):

سئل عمر أوصديق عما علمه عن اجتماع الولايات فأجاب بما يلي: «بالنسبة لهدف الولاية الرابعة من المشاركة في الاجتماع فإنه تمثل في إزالة العقبات الحدودية مع الولاية السادسة، وتصفية قضية الأسلحة مع الولايات الثالثة. وقد تضمن جدول القضايا المطروحة في الاجتماع المطالبة بعقد مؤتمر وطني وجعل المجلس الوطني للثورة أكثر تمثيلا، إلخ... (كذا). ولم يكن للاجتماع هدف آخر، وقد اكتفى الحاضرون بالتنبيه إلى وجود سوء تفاهم وفكروا في علاجه».

وتدخل إثرها العقيد علي كافي(44) موضحا: «لقد امتنعت شخصيا عن المشاركة في الاجتماع لأنه تقرر بين المشاركين أن هذا الاجتماع سيصدر قرارات ملزمة». فرد عليه أوصديق: «هناك فرق بين جدول الأعمال الذي ذهب به امحمد (كذا) والذي رجع به من الاجتماع. فاللقاء كان فرصة لتبادل الخبرات والبحث عن وسائل وحلول، ولم تتخذ إجراءات عقابية ضد من لا يلتزم بتطبيق القرارات التي خرج بها الاجتماع». وأضاف أوصديق بأن الاجتماع وقع نتيجة ضعف سلطة الحكومة لأسباب منها: بالخصوص عدم اتخاذ موقف واضح لحل المشاكل العالقة وتزويد الداخل بالسلح(45).

موقف الشعب والجنود من قيادة الخارج:

نقل أوصديق: «تساؤل الشعب والجنود عن سبب عدم وصول الأسلحة داخل التراب الوطني». وأضاف أن الولاية الرابعة تطالب بمليار واحد من بين الاثني عشر مليارا التي كانت تمتلكها الحكومة المؤقتة. وقال كذلك: «إن الداخل (الجزائر) يعتقد جزما أن قيادة الخارج تعيش في بذخ وترف».



الحرب النفسية واختراق الفرنسيين «للتنظيم» في الولاية:

نبه أوصديق إلى تعرف المستعمر على كل المسؤولين بالولاية. وهكذا فإن الحرب النفسية التي كان يشنها كانت أكثر جدوى. وكان المستعمر إلى حدود سنة 1957 يمارس التعذيب للاستنطاق، لكنه غير الطريقة ابتداء من هذه السنة الأخيرة واتجه إلى بث الدعاية المغرضة ضد «المقاومين» بالخصوص.

وقد أصبحت «إذاعة الجزائر» خطرا حقيقيا في هذا الاتجاه؛ «فاضطررنا إلى منع سماعها».

وأضاف أوصديق أن من وسائل الاستعمار في حرب الجبهة، جمعه لشبان في سن السابعة عشرة بفتيات في سن الثالثة عشرة إلى الرابعة عشرة، ثم كان يقود بعدها هؤلاء الشبان إلى السجن بتهمة «تحويل قاصرات». وكان يقترح عليهم في السجن العمل لصالحه مقابل إطلاق سراحهم. وقال أوصديق كذلك إن «مركز غسل الدماغ» كان في أوج نشاطه إذ كان يحول داخله من الجزائريين إلى يائسين.

ولا جدال في أن الفرنسيين قد اخترقوا الثورة، حسبما أكد أوصديق وأن الاتصال مع العدو كان يتم عن طريق «عناصر قادمة من المدينة». لكن كل الإطارات من الناحية إلى الولاية، قد أمضوا على الأقل ثلاث سنوات في ساحة القتال، لذا فهم «بعيدون كل البعد عن مثل هذا الاتهام».

رأي مسؤولي الولاية في تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة:

عن سؤال فحواه طلب رأي أوصديق وولايته في تشكيل الحكومة المؤقتة أجاب هذا الأخير بما يلي: «كان راديو الولاية معطلا يومي 17 و20 سبتمبر (...)» (46). ولقد عينتم بعض الأشخاص (في الحكومة) ولم نفهم لماذا؟ غير أن هذا لم يؤد بنا إلى حد الانتفاضة (47)».



وقد فهم الجميع أن تشكيل الحكومة كان معناه مواصلة الحرب. ثم أضاف أوصديق: «ولا يمكن للعناصر التي لم تشارك في الثورة في الداخل أن تتقلد مناصب في هذه الحكومة. والذين حاربوا المستعمر داخل البلاد وطال عليهم الأمد وهم في الخارج، ليس لديهم نفس الرؤية عن الثورة كالذين في الداخل».

«انعكاسات «الوفاة» عبان رمضان بالولاية الرابعة»:

حسب أوصديق، لم تعلم الولاية الرابعة جنودها بموت عبان رمضان. ثم قال إن الولاية قد تبنت موقف لجنة التنسيق والتنفيذ (أي أن الاستعمار هو الذي قتل عبان رمضان). وأضاف أوصديق أن «الرائد سي صالح» لم يعلم الولاية الرابعة بموته، غير أنه أخبر العقيد عميروش إثر مروره (أي سي صالح) بالولاية الثالثة. ثم ختم أوصديق حديثه في هذا الموضوع قائلا: «في حقيقة الأمر لم ترضنا المعلومات التي بحوزتنا عن هذا الموضوع».

عن «المؤامرة» بالولاية الرابعة:

قال أوصديق: «إن يد الفرنسيين ليست غريبة عن هذه «المؤامرة» غير أنه لا يتعدى -حسبه- عدد رجالها العشرة بالولاية الرابعة. و«أهمهم» النقيب احسن (أو لحسن / Ahcène)، فقد قتل في الماضي عندما كان يشرف على منطقة بالولاية الثالثة من مساعديه برزوا بتفانيهم(48)»

IX - تقرير الولاية الخامسة:

قدم تقرير هذه الولاية العقيد درين بن علي (لطفی) يوم 23 أوت. وقد افتتحه بالحديث عن الوضعية العسكرية في ولايته، فأحصى أربعة ضباط سامين ومائتين وعشرون



ضابطا (220) وستمائة وستة وستين (666) ضباط صف (S/OFFS) وثلاثة آلاف وتسعين جنديا (3090). وقال إن مجموع أفراد جيش التحرير بالولاية ثلاثة آلاف وتسعمائة وثمانين (3980). وتوزيعهم كالتالي:

الرتبة	ضباط سامون	ضباط	ضباط صف (S.OFFS)	جنود
العدد	04	220	666	3090
المجموع	3980			

وأما عن الأسلحة التي كانت تمتلكها الولاية فقد قال العقيد درين بن علي إنها كالتالي: سبعة مدافع (07) دون تفصيل، ثلاثة من عيار ستين (60) لكنها بدون ذخيرة. هذا إضافة إلى مائة وأربعين (140) بندقية من نوع MG-FM، وألفين ومائتين (2200) سلاح خفيف؟ وثلاثة (03) (كذا؟).

ونبه العقيد درين بن علي أن الأسلحة من نوع PM والرشاشات الأمريكية منها بالخصوص، قد ردمت بسبب انعدام الذخيرة، وقال إن المستعمر قد تمكن من اكتشاف مخابئها.

وفي الجانب التنظيمي ذكر العقيد درين بن علي أن الولاية لا تملك ولو طبييا واحدا، وأن من بين الاثني عشر (12) راديو (للاتصال) كان عشرة منها فقط صالحة للاستعمال (49). وقد اضطرت قيادة الولاية إلى توزيع جيشها إلى مجموعات صغيرة حتى تتفادى تشكيلات المستعمر الكبيرة. وقلة الأسلحة في الولايات ألجأت جيش التحرير بها إلى الاقتصار على تخريب المنشآت الاستعمارية.

وأضاف العقيد درين بن علي قائلا: «وفيما يخصنا فقد أصبحنا عاجزين عن إعطاء الأوامر والقيام بالعمليات». و«أن الجنود لا يملكون بذلات عسكرية خاصة وأن الاتصالات ضعيفة، لا سلكية كانت أم برية أم بحرية».



وذكر العقيد درين بن علي أن «تنظيم» المنطقة الثانية المنتشر على بعض سهول الولاية قد اضطر إلى العيش تحت الأرض، بسبب ضغط المستعمر، وأن ثلثي (3/2) سكان الولاية قد شردهم المستعمر، ففضي بالتالي على «المجالس الشعبية» واعتقل المسؤولين عليها.

وأضاف مسؤول الولاية الخامسة، أن مراكز التجمع قد حشدت مليوناً ومائتي ألف (1.200.000) من مجموع مليون وخمسمائة (1.500.000) ساكن، وكانوا في حالة بئسة، وسوء تغذية «وقد حاولنا استدراك الأمر بإعطائهم أقراص الفيتامين س».

وأما عن الموارد المالية للولاية فقد ورد في التقرير أنها انخفضت من مائتي وخمسين مليوناً شهرياً (250) في السابق، إلى مائة وخمسين مليوناً (150) شهرياً. وقال العقيد درين بن علي: «سنستغني عن الإعانة المالية من الحكومة المؤقتة إن زدتنا بالأسلحة».

تقييم نشاط جيش التحرير بالولاية وذكر خسائره البشرية (1959/54):

قامت الولاية حسب درين بن علي في سنة 1957 وفتح سنة 1958 بمائتي (200) عملية مختلفة. فقد تمكن جنود الولاية من إضرام النار في ليلة واحدة وفي منطقة واحدة في سبعة وتسعين (97) ضيعة. «أما اليوم فإننا لا نصل في مدة شهر إلى مائتي عملية».

وعموماً فقد أعدم في الولاية ثلاثة معمرين وثلاثمائة وخمسة وخمسون (355) «خائناً» (جزائرياً)، وخربت ألف وستمائة وسبعة وخمسون (1657) ضيعة وسيارة واحدة.

وقدر العقيد درين بن علي مجموع العمليات بستمائة وثلاثة وسبعين (673) قتل فيها اثنا عشرة ألف وخمسة عشر (12015) جندياً فرنسياً، مقابل ألف وسبعمائة وثمانية وعشرين (1728) إلى ألفين (2000) جزائري (حوالي عشرين فصيلة).

ودائماً حسب العقيد درين بن علي فإن الولاية الخامسة قد خسرت خمسة عشرة ألف (1500) بين قتيل وأسير ومفقود منذ انطلاق الثورة سنة 1954.



موقف الولاية من الحكومة المؤقتة وقيادة الثورة بالخارج:

ذكر العقيد درين بن علي بهذا الصدد أن جيش التحرير والشعب داخل البلاد، كانوا ينتظرون من الحكومة المؤقتة بعد الإعلان عن تشكيلها، أن تصل الأسلحة إلى الداخل، غير أنهم تفاجأوا بالعكس. وأضاف أن الشعب قد فهم أن الإعلان عن الحكومة (المؤقتة) معناه الاعتراف بالاستقلال من طرف المستعمر. وختم العقيد درين بن علي في هذا الموضوع بقوله: «إن الثقة في قادتنا لا تزال سليمة».

X - «المؤامرة» في الولايات الداخلية:

خصصت جلسة يوم 16 أوت لدراسة ما دعي «بالمؤامرة» في الداخل من حيث المنشأ والامتداد والحلول المقترحة لعلاجها.

وكان أول المتدخلين العقيد محمد بوخروبة (بومدين) قائد هيئة الأركان الذي قدم معلومات عن «المؤامرة التي اكتشفت بالولاية السادسة». وأبلغ الحضور بتنفيذ حكم الإعدام في الرائد الطيب الجفلاي قائد الولاية السادسة بأمر من مسؤولي المناطق الأولى والثانية والثالثة والرابعة لهذه الولاية الذين اتهموه «بالتواطؤ مع المستعمر». هذا، وأضاف العقيد محمد بوخروبة أن «مقاتلين» آخرين (لم يذكر أسماءهم) قد أعدموا مع قائدهم. «ولم يعلمنا مسؤولو المناطق المذكورة أعلاه عن طريق جهاز اتصال ولايتهم لعلمهم بتواطؤ المشرفين عليه مع قائدهم، بل استعملوا جهاز اتصال الولاية الثانية إثر عبوره بالولاية السادسة». وبعد عرض هذه الأخبار دارت مناقشة واسعة في موضوع «المؤامرة» في صفوف جيش التحرير افتتحها العقيد بلقاسم كريم بالسؤال عن مسؤولي المناطق الذين اتهموا قائدهم بالتواطؤ مع المستعمر.

فرد عليه القائد بوخروبة «بأن أسماءهم معروفة» (نون تفصيل آخر في المحضر). بعدها استرسل العقيد كريم بلقاسم قائلا: «لا بد من حصيلة لهذه المؤامرة فضحاياها أصبحوا لا يعدون».



«إن أول من اكتشفها في ولايته هو عميروش (كذا)، ثم جاءت بعدها قضية فقدان العقيد امحمد التي ظلت غامضة إلى اليوم، والآن فإن الولاية السادسة هي الضحية في شخص الطبيب الجفلالي».

ثم قرأ العقيد بلقاسم كريم تقريراً قدمه المرشح (l'aspirant) فرحات المدعو عبد الرحيم من الولاية الرابعة بخصوص «المؤامرة» في هذه الولاية الأخيرة. والتقرير عبارة عن إدانة لأساليب لجنة التحقيق التي أنشئت بالولاية الرابعة، وكان المشرف عليها النقيب احسن (Ahcène) من الولاية الثالثة.

وقد تدخل إثرها العقيد محمدي السعيد والرائد يازورن، ليدليا بالمعلومات التالية عن النقيب احسن: «كان احسن من بين العرب الذين التحقوا بألمانيا (خلال الحرب العالمية الثانية)، وكان كثير الأسفار، عاد بعدها إلى مسقط رأسه ببلاد القبائل، وفي سنة 1955 التحق بالثورة، فجدد بمقاطعة العقيد امحمد. بعدها رقي إلى رتبة مسؤول سياسي (Commissaire politique)، ثم إلى قائد منطقة برج امنايل، وكان ضحل الثقافة إذ لم يحصل إلا على الشهادة الابتدائية، غير أن كان يتميز بالحيلة والدهاء».

وقد نبه العقيد محمدي السعيد والرائد يازورن بأن «المؤامرة» نشأت بالفعل ببلاد القبائل الصغرى بالمنطقة التي كان النقيب احسن مسؤولاً عليها. وأما عن «المؤامرة» بالولاية الأولى فقد أوضح الرائد لعبيدي محمد الطاهر (الحاج لخضر) بأن نواورة (كذا) (50) قد جلب انتباهي إلى خمسة عملاء للمستعمر، وهم عبد المجيد (مرشح aspirant) وثلاثة «مجاهدين» وفتاة جاءت من العاصمة».

«وبعد التحقيق اتضح فعلاً أن عبد المجيد هذا مشتبه فيه فأمرت بإيقافه، فاعترف بفعله. وكانت نيته مع آخرين الإطاحة بالتنظيم بتنصيب مسؤولين تابعين له بالمناطق. وقد كانت الخلايا الإدارية المتخصصة (SAS) تساعد في هذه المهمة».

وبعدا تسأل العقيد كريم بلقاسم، إذا كان المستعمر يريد أن ينصب القادة الذين يريدونهم على رأس الثورة؟ فرد عليه القائد بوخروبة بأنه «يصعب أن يكون خمسمائة



(500) مجاهد كلهم خونة. ونظرا لعددهم هذا، أفلا يدور في خلدكم إن كانوا كذلك، أحداث انقلاب في الولاية الثالثة؟». وأضاف العقيد بوخروبة: «ويظهر أن المؤامرة لم تمتد إلا بعد اجتماع الولايات، وفي هذه القضية فإن يد العدو بريئة. وإن ضعفنا هو الذي سهل بقدر كبير إدخال الريب. ألا يستهدف العدو أطرنا وبالتالي تنظيمنا السياسي-العسكري، وقد يكون الستون بالمائة (60%) من المتهمين أبرياء، ولا بد أن نشرح للولايات بأن العدو يمارس ضدنا حرب الأطر ويريد القضاء علينا بأيدينا». ثم اقترح العقيد محمد بوخروبة بأن «يرفع نداء يمنع الإعدامات الفردية والجماعية دون موافقة الحكومة»، واقترح كذلك أن تغلق الحدود بين الولايات لإقامة سد حول الولايات الثلاث المريضة.

ومن المتدخلين في النقاش كذلك السيد بريروس عبد الله (51) الذي تسأل إذا لم تكن الثورة في بعض الجهات بيد المستعمر ومسيرة من قبله؟ وأضاف أنه «لم تبق سلطة داخل الثورة» وأن الثقة قد غابت بل أن هناك «أزمة ثقة» وختم تدخله هذا بالتساؤل عن «مدى إصابة الثورة».

وقد أعقبه في الحديث العقيد بلقاسم كريم، الذي اقترح جمع كل المعلومات المتعلقة بالقضية قصد دراسة الوضع دون اضطراب. وذكر الحضور بمحاولة سوستال اختراق تنظيم الولاية الثالثة، غير أن محاولته هذه قد استغلت ضده. وأكد أن «المكتب الثاني (الفرنسي) من وراء هذه القضية»؛ وختم تدخله بالتنبيه إلى أن الفرنسيين «يريدون إقناع جيش التحرير بالقبول بالاستقلال الداخلي».

وأما العقيد الصادق دهيلس فقد اقترح أن يدخل أطر الثورة إلى الداخل (غير أن اقتراحه هذا لم يلفت أي انتباه ولم يحظ بالمناقشة).

واقترح العقيد محمدي السعيد الذي تلا دهيلس، اقتراحين «لتجاهل المؤامرة» (كذا) أولهما دعوة الرائد أوصديق والنقيب شوقي من الولاية السادسة لحضور الاجتماع،



وثانيهما إرجاع النقيذ أحمد (كذا) رئيس لجنة التحقيق بالولاية الرابعة، الذي «أحدث كوارث».

غير أن أغلبية الحضور رفضوا الاقتراحين بحجة أن مشاركة أوصديق وشوقي ستفهم بأنها إدانة لولايتيهما. وقد فضلت الأغلبية بخصوص أحمد، أن لا يغادر مكانه حتى يسأل عن كُتب من طرف لجنة مراقبة وتحقيق عن هذه «المؤامرة» قيل في المحضر إنها ستُعَيَّن لاحقا.

وإثر ذلك تدخل العقيد محمد بوخروبة لينبه الحضور إلى أن «حالة» شوقي مخالفة لحالة أوصديق، لأن الأول حسبه، لم يتهم كما اتهم الثاني «بالتآمر مع المستعمر». بعدها خلص الجميع إلى ضرورة إرسال برقية «باسم المؤتمر» (كذا) نظرا «لخطورة الوضع» وأن يكون غلق الحدود بين الولايات آخر حل.

وفيما يلي النصين الكاملين للبرقيتين المرسلتين إلى الداخل:

البرقية الأولى (52)

جبهة التحرير الوطني الجزائرية جبهة التحرير الجزائري

السلطة المرسله: أعضاء الحكومة ورؤساء الأركان

وممثلو جميع الولايات

السلطة المرسله: القيادة العسكرية للولايتين الثالثة والرابعة

النص:

«رجاء أخبرونا عاجلا. قف. إذا ما كانت لجنة المساءلة (التحقيق) تواصل عملها دائما في إطار المؤامرة. قف. نحن في انتظار ردكم. قف وانتهى».

البرقية الثانية (53)

نفس السلطة المرسله

السلطة المرسل إليها: القيادات العسكرية لجميع الولايات

النص:

«خلال الاجتماع الذي حضره أعضاء من الحكومة. قف. ورؤساء الأركان. قف. وممثلو الولايات. قف. وبعد تفحص تقارير الولاية الثالثة. قف. وبرقيات وحوصلات الولايتين الرابعة والسادسة المتعلقة بمؤامرة الزرق. فقد تقرر ما يلي:

«أولا: أوقفوا التعذيب فيما يتعلق بهذه المؤامرة. قف.

ثانيا: الرجوع إلى السلطة الوصية قبل تنفيذ الإعدام في صفوف جيش وجبهة التحرير.

ثالثا: لن يمكن مطلقا لرؤساء الولايات، إلى صدور أمر جديد، أن يأمرؤا بإعدام الضباط وضباط الصف، بدون استشارة هيئة الأركان. قف.

رابعا: تدعو الندوة كل المسؤولين. قف. من لجان الولايات إلى رئيس المقاطعة. قف. بخلق جو من الثقة بإبعاد الريب والظنون الكاذبة التي نمّاها العدو داخل صفوف الثورة. قف.

خامسا: ستصلكم شروح عن وسائل العدو الجديدة (في الإيقاع بين جيش وجبهة التحرير). قف.

سادسا: ستتخذ قرارات قصد منع كل محاولة جديدة للعدو من هذا النوع. قف. ويطلب منكم من أجل المصلحة العليا للثورة أن تلتزموا وتطبقوا هذه الإجراءات حرفيا حال بلوغها إليكم. قف. انتهى».

XI - القاعدة الشرقية:

أفاد كل من العقلاء علي كافي وبلقاسم كريم والأخضر بن طوبال بوضعية القاعدة الشرقية باختلاف ظاهر في اجتماع يوم 04 نوفمبر(54)، فأكد الأول أن «القاعدة الشرقية من الناحية الترايبية فهي الولاية الثانية» وقال إن المشكل في وجود سلطتين على جهتي خطي موريس وأكد في الأخير على وجوب إيجاد سلطة واحدة من الجهتين.



أما الثاني فذكر أنه اتفق في سنة 1956 أن تلحق القاعدة الشرقية بالولاية الثانية. وأما الثالث فذكر أن القاعدة الشرقية كانت في نوفمبر 1954 تابعة للولاية الثانية. وفي جلسة يوم 27 أوت (55) قدم العقيد بلقاسم كريم المعلومات التالية عن القاعدة الشرقية، فقيم في عجالة الوضع بها، وذكر مدى حضور جيش وجبهة التحرير على الحدود الجزائرية التونسية. فعدد الجنود الإجمالي أحد عشرة ألف ومائتين وخمسة وسبعين (11275)(56)، وهم ينتمون إلى أربع ولايات داخلية(57)، وكانوا على الحدود «منذ ثلاث سنوات»(58). وقال العقيد بلقاسم كريم بأن جيش التحرير على الحدود يملك أربع مدارس للتكوين وهي موضحة على الجدول التالي:

عدد المتربين بها	موقع المدرسة
800	ملاق
700	غار (ثم كلمة غير مقروءة) «غار الدماء»؟
150	اسم مكان غير مقروء
1200	برانو (وهو مركز القاعدة الشرقية)

وأضاف العقيد كريم بأن لجيش وجبهة التحرير مركز قيادة بمدينة الكاف وكذا شرطة خاصة. غير أنه لم يطلع الحاضرين على تفاصيل تخص نوعية وكمية الأسلحة المخزنة بالقاعدة الشرقية، بل اكتفى بالإشارة إلى أن جيش التحرير يمتلك أسلحة موضوعة في مخازن تحت إشراف تونسي بكل من الكاف ونسوق الأربعاء والقيروان وميفنين(59). وقد قرأ العقيد عبد الحفيظ بوصوف «تقريراً عاماً» عن الوضع بالحدود يوم 28 أوت، غير أن محرر المحضر لم يذكر شيئاً من محتوى هذا التقرير العام.



XII - هيئة الأركان الغربية (على الحدود الجزائرية المغربية):

قدم التقرير عن هيئة الأركان بالجهة الغربية العقيد محمد بوخروبة يوم 28 أوت (60). وقد استهل حديثه بالقول بأن وجود هذه «الهيئة» بالحدود الجزائرية المغربية يعود إلى شهر أكتوبر 1958.

ونظمت هيئة الأركان عرض الحدود إلى نواحي، وكل ناحية كانت مقسمة إلى مقاطعات. فغرب المغرب الأقصى كان يضم منطقتين: فالأولى كانت حينذاك «عملية» على رأسها قائد عسكري، والثانية هي «القاعدة» وعلى رأسها قائد مدني.

وأما عن حجم «الوحدات المقاتلة» فقد قدرها العقيد محمد بوخروبة بحوالي ألف وخمسمائة (1500) جندي، وكانوا منظمين في شكل مجموعات خفيفة بسبب قلة الإمكانيات. وفي كل مجموعة وجد «مكلفان» اثنان أو ثلاثة بتخريب منشآت المستعمر. وأضاف العقيد بأن «وحدات التخريب» كانت في طور التكوين وهي منظمة في شكل فرق من خمسة أعضاء (05) ومهمتها قطع الأسلاك الشائكة وفتح الطريق للوحدات المقاتلة.

وقال العقيد إن تجميع «قوات» هيئة الأركان الغربية بثلاث نواحي فقط، قد سهل إدارتها بفعالية واقتصاد: ف رئيس الناحية كان يرسل بطلب حاجاته إلى مركز التموين العام بوجدة وتوابعها ببركان والجنوب، وكان هذا الأخير يمدّه بما يحتاج، وأخيرا كان على رئيس الناحية أن يوزع الإمدادات بين المقاطعات. فالتموين، على حد تعبير العقيد محمد بوخروبة «لم ينقصنا قط».

مركز وجدة:

حسب التقرير، كان مركز وجدة يشمل على مستشفى سعته مائة سرير، وقال العقيد محمد بوخروبة بأنه «يجب توسيعه بمائة سرير أخرى». وكان مركز وجدة عبارة عن قاعدة مركزية هامة للتموين، وكان بها مركز للأدوية ومخبرة وقصابة ومركز لصناعة



الملابس (من التبان إلى بذلة الجندي وكذا صناعة الأحذية إلخ... (كذا) وبه كذلك مركز لصناعة الأسنان الاصطناعية للجنود، كما نظمت مدرسة للتمرّيز.

هذا، وقد أنشئ نادي «ينفق فيه الجندي الخمسمائة فرنك التي يتقاضاها أسبوعيا، وكذا ملعبين، الأول خاص بكرة القدم والثاني بكرة السلة، وهذا بهدف إبعاد الجندي عن الاتصال بالقاعدة الخلفية (الشعب) التي قد تغرس فيه الإحباط.

«وقد لاحظنا أن حرب العدو النفسية عن طريق المناشير قد أثرت على الجنود، وهذا ما أرغمنا على إحداث هذا التنظيم».

«التنظيم، غرب المغرب الأقصى:

قال العقيد محمد بوخروبة بأن «التنظيم العسكري» في هذه الجهة من المغرب الأقصى مهتم بالمعطوبين. وذكر بأن الجنود المعطوبين كانوا قبل إنشاء مراكز خاصة لهم يسكنون عند العائلات، أما اليوم فإن هؤلاء يقيمون في مراكز كمركز العرائش الذي حوى في وقت من الأوقات حوالي خمسمائة شخص». ونبه العقيد محمد بوخروبة إلى أن «الفراغ يؤثر عليهم كثيرا، فنصفهم في حالة نفسية سيئة للغاية».

وقال العقيد محمد بوخروبة بأنه أقيم لهم بالمدن الكبرى «مراكز استقبال» سعتها ثلاثون إلى مائة شخص، وقد زودت هذه المراكز بأسرة وأغطية وموّنت بالمواد الغذائية والأدوية وقد وضع على رأسها جنود برتبة ضباط صف من المعطوبين. «وهكذا وزع الماكثون بمركز العرائش على هذه المراكز، وكان هذا بمثابة نصف حل». وأما المتبقى حسب العقيد بوخروبة فهو «إقامة مراكز لإعادة التأهيل» أي مراكز للتعليم المهني.

وختم حديثه في هذا الموضوع بقوله: «وأما المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة وهم حوالي مائة وخمسين، أرسل خمسون للاستشفاء بيوغسلافيا ومائة إلى روسيا» ثم أضاف: «وهذا التنظيم ليس تابعا لقيادة الحدود بل لهيئة الأركان».



التكوين العسكري:

قال مقدم التقرير، «إن التكوين العسكري كان في الماضي القريب قليل التنظيم، بسبب معارضة السلطات المغربية» ولكن منذ ربيع سنة 1959 فقد أحرزنا على ترخيص من هذه السلطات. وذكر أنه كان يتدرب وقتذاك ستمائة جندي بمركز كبداني ومائتان وخمسون بأخر قريب من بركان، كما كان مركز ثالث بالأعراش يستقطب أربعمائة «شخص». وقال العقيد محمد بوخروبة إن هذه المراكز كانت تعاني من ضعف التكوين لأن «ضباط صف الجيش الفرنسي (أي الجزائريين الذين تكونوا في الجيش الفرنسي) لا يأتون إلى هذه المراكز إلا قليلا».

وحسب نفس العقيد، «فقد أصبح مركز كبداني مركز تخصص في الظرف الذي عقد فيه الاجتماع (صائفة 1959) بينما كان التكوين القاعدي يمنح بمركز العرائش وقرب بركان». وقد أكدنا على التخصص في التخريب، بسبب عدم امتلاكنا الأسلحة الثقيلة. وتوصلنا إلى «إنهاء التربص الثالث، وسيخرج قريبا أربعمائة وخمسون جنديا من مركز كبداني ومائتان وخمسون جنديا من بركان وأربعمائة من العرائش، إن جرت الأمور حسب التوقع».

وقدر العقيد محمد بوخروبة الميزانية المخصصة للتكوين العسكري بثمانية ملايين شهريا، بينما كان يحظى التنظيم العسكري بغرب المغرب الأقصى بعشرة ملايين شهريا، وكانت ميزانية القاعدة الخلفية التي تعدادها ألف وخمسمائة جندي، خمسة وعشرون مليونا.

هذا وأخبر رئيس هيئة الأركان الغربية بأن «مدرسة للمسؤولين السياسيين» (Ecole de commissaires politiques) قد كانت في إطار التنظيم وأنه ستنشأ مدرسة للاستخبارات.

الحدود الغربية:

تتبع الأسلاك الشائكة الحدود الغربية «(بين الجزائر والمغرب الأقصى) وفي بعض الجهات كانت هذه الأسلاك تتسع إلى مائة وعشرين كلم من الحدود، بينما كان طولها الإجمالي حوالي ثمانمائة وخمسين كلم».



وذكر العقيد محمد بوخروبة بأن فقيق كان أهم ممر، فمنه كان جيش التحرير يدخل إلى الجزائر «وكان العدو يعرف أين يلقانا».

ثم أضاف «وأما اليوم فإننا نتسلل إلى الجزائر من جنوب بشار بالقرب من بوطويل أين أنشأنا قاعدة». وختم بقوله «إن قلة الأسلحة التي بحوزتنا قد سهلت على العدو وضع هذه الأسلاك الشائكة، فلم يعد بإمكاننا الآن أن نقتحم هذه الأسلاك بالبندقية والرشاش والبندقية الرشاشة (FM). فقد أصبحنا اليوم لا نستطيع اختراق هذه الأسلاك إلا بمفاجأة العدو».

XIII - علاقات الثورة الجزائرية بالدول المغاربية:

قال العقيد علي كافي في اجتماع 15 أوت (61) إن «الشعب غير مرتاح للحكومتين المغربية والتونسية. ويظهر أن بورقيبة وبين يوسف (كذا) قد تركا استقلال الجزائر لصالح قضاياهم الداخلية»، ثم نبه إلى الأثر السلبي على الثورة من جراء قطع العلاقات بين تونس و«الجمهورية العربية المتحدة» (مصر)، وكان موقف تونس والمغرب من إلقاء القبض على الخمسة (62)، و«طموح المغرب في الصحراء الجزائرية».

وفي اجتماع 28 أوت (63) ذكر العقيد علي كافي بأن مخازن الأسلحة بالكاف وميفنين والقيروان «هي بأيدي التونسيين».

أما العقيد بن طوبال فقد ذكر بأن أكبر كمية من السلاح كانت في ليبيا، وأن «المغرب وتونس سيقفان ضدنا في حالة تعميم الحرب» (64).

ونفس الحكم على علاقة الثورة بالبلدين عند العقيد عبد الحفيظ بوصوف، وتوقع كذلك مصاعبا من ليبيا، قال: «إن حكومتي المغرب وتونس ضدنا»، و«أما ليبيا فهي بأيدي الأمريكان، وقد تسبب لنا بدورها مصاعبا» وأضاف «علينا أن نقف موقفا حازما من جيراننا (في المستقبل)» (65).



وأما الرائد لعبيدي فقد دعا إلى تجاهل المغرب وتونس كلية: «علينا أن نعمل كأن لا وجود للمغرب ولا لتونس» (أي بخصوص إدخال الأسلحة داخل الجزائر) (66).

ولم يخالف العقيد الصادق دهيلس جوهر ما ذهب إليه سابقوه في الحديث، وزاد القضية وضوحا في سبب هذا التوتر: «إما أن نقبل بالاستقلال الداخلي لبورقية وإلا سنحارب بورقية ومحمد الخامس، pour faire l'ADN dans le sang» (كذا).

وسار العقيد محمدي السعيد في نفس الاتجاه: «المغرب وتونس من العوامل السلبية!»، وكذا العقيد محمد بوخروبة إثر مناقشة الحاضرين في الاجتماع فكرة إنشاء منطقة محررة: «إن المنطقة المحررة تتطلب مستلزمات كثيرة، وليس عندنا ثقة في المغاربة والتونسيين» كما «يصعب كثيرا إنشاء منطقة محررة بالقاعدة الشرقية ومن ورائنا بنزرت» (يقصد القاعدة العسكرية الفرنسية بهذا المكان).

وفي نفس الاجتماع الأخير قال الأمين خان: «علينا أن نكون أقوياء على الحدود حتى نفرض إرادتنا عند الضرورة على جيراننا» (67).

ومما جاء في محضر اجتماع 17 سبتمبر (68): «منذ ثلاثة أشهر ونحن نعيش تحت التهديد التونسي المباشر (...) إن هذا البلد الصديق غير مكترث باستقلال الجزائر».

إعلام يزيد ومهري الندوة عن نتائج لقائهما ببورقية (69):

وقد كان حاضرا في اللقاء من الجانب الجزائري كل من فرحات عباس (رئيس الحكومة المؤقتة وقتذاك) ومحمد يزيد وعبد الحميد مهري، وبورقية والتليلي عن الجانب التونسي.

وجاء في تقرير يزيد ومهري كذلك: «ففي الجانب السياسي فقد ذكر بورقية بأنه كان قد أبدى ملاحظات، غير أنه موافق لتصريحنا بصورة عامة (كذا) (70). وقد أخبرنا بأن ديغول يجد صعوبات مع جيشه، وأن (أي ديغول) لا يريد وساطة أجنبية، وقد أضاف



بورقيية بأنه يجب أن تدعم سياستنا بالجانب العسكري». «وعن سؤال مهري بورقيية بخصوص منع التونسيين للجزائريين من تمرير الأسلحة، أجاب بورقيية بأن عرض تونس مائتا كلم، وأنه يوجد خمسة عشرة ألف جندي على حدودها. وإن جيشكم حاول أن يحدث انقلابا بحكومتم وحكومتنا (71)، كما أن هناك جماعات مستقلة تماما عن سلطتكم (وذكر الشعانبي (كذا)) (72) ويبدو لنا أنكم لا تراقبون جيشكم، لذا وجب علي أن أحمي نفسي بتشكيل جيش قوامه مائتي ألف جندي، وعندكم كمية كبيرة من الأسلحة مخبأة وهذا ما جعلني أمنع تنقل الأسلحة».

وأما عن طلب الطرف الجزائري لأسلحة ثقيلة من بورقيية، فقد كان رده: «إذا بدأ جيشكم في الدخول (إلى الجزائر) فإنني سأزودكم بما تحتاجون إليه كما ونوعا».

وعن سؤال آخر بخصوص منح أسلحة كافية لوحدة جزائرية حتى تدخل التراب الجزائري، أجاب بورقيية بالإيجاب، وأحالهم على الباهي الأدمع لمناقشة التفاصيل.

قال محمد يزيد: «هناك إذن جديد، فكل وحدة (جزائرية) داخلة سوف تحصل على الأسلحة الضرورية». وأضاف أحد الذين قابلوا بورقيية من الحاضرين في الاجتماع (غير مذكور اسمه في المحضر): «أما في خطابه الأسبوعي (للشعب التونسي) فقد اعتبر بورقيية بأن القضية الجزائرية «مسألة إنسانية» وقد حثنا بورقيية على ربط اتصال مع الفرنسيين دون أن تكون المتصلة هي الحكومة المؤقتة».

وفي اجتماع 8 أكتوبر (73) (74) (أي بعد لقاء عباس ويزيد ومهري بورقيية) قال العقيد بلقاسم كريم: «ربما تعيننا ليبيا أكثر من تونس». وأعقبه الأمين خان بقوله: «كثير من التونسيين والمغاربة يزعمون بأن كفاح الشعب الجزائري لم يؤثر البتة في تحرير المغرب وتونس».

وعاد العقيد بلقاسم كريم إلى القول في اجتماع 6 نوفمبر (75)، إثر مناقشة فكرة دخول أو عدم دخول جيش الحدود الشرقية إلى الجزائر، بأنه «إذا فتح التونسيون لنا الطريق فإنه يمكننا المرور غير أننا غير مطمئنين إليهم».



فرد عليه كل من العقيد درين بن علي والرائد لعبيدي محمد الطاهر: «ألبسوا بذلات عسكرية (يقصد العقداء كريم وبوصوف وابن طوبال) وسيعطيكم التونسيون الذخيرة». (غير أن التعاون ظل قائما بين الثورة الجزائرية والسلطات التونسية، وتشهد له هذه الحادثة التي حوaha محضر يوم 6 نوفمبر على لسان العقيد عبد الحفيظ بوصوف)، الذي أخبر الحاضرين في هذا الاجتماع بأن المنجي سليم قد أحضر تقريرا من محمد يزيد المقيم وقتذاك بأمريكا. وقد أخطر هذا الأخير الحكومة المؤقتة «بأن الفرنسيين يتصلون حثيثا بالبلدان الأفرو-آسيوية لتأجيل طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة» وطلب يزيد بأن يدعم بوفد جزائري قبل يوم 20 نوفمبر.

XIV - علاقات الثورة التحريرية بالدول العربية:

جاء في محضر جلسة يوم 15 أوت على لسان العقيد علي كافي بأن «علاقات الولاية الثانية (كذا) مع حكومات الشرق العربي علاقات ودية فحسب»، وبالخصوص مع مصر والعراق (76).

وجاء في محضر يوم 27 أوت (77) في تدخل علي كافي أن «مدارس الشرق الأوسط» قد استقبلت أفواجا من الطلبة (دون تحديد البلدان التي استقبلت هذه الأفواج) وفيما يلي إثبات لما جاء عنها في هذا المحضر:

15 طالب بالمدرسة الحربية

21 طالب بمدرسة الطيران

17 طالب بالبحرية

12 طالب بمدرسة الشرطة

11 طالب بمدرسة ميكانيك الطيران

10 طلبة بمدرسة تخريج ضباط البحرية

07 طلبة متربصون بالبحرية

09 طيارين



05 طلبة في الانتظار

وقال العقيد ابن طوبال في اجتماع يوم 30 أوت (78) بأن «حكومات الدول العربية الأخرى (ما عدا المغرب وتونس) تعيننا حتى لا تخرج من قبل شعوبها». وذكر العقيد عبد الحفيظ بوصوف في اجتماع 14 سبتمبر (79) أن «أغلب الدول العربية قد تعبت».

XV - العربية والإسلام في صفوف جيش التحرير ومكانة الإسلام في الدولة الجزائرية بعد الاستقلال:

قال العقيد علي كافي بأن «المدرسة القرآنية» باقية بالجزبال والقرى بالولاية الثانية(80).

وذكر الرائد سعيد يازورن بأنه كانت تعطى بالولاية الثالثة دروس في العربية للمجاهدين إلى جانب التاريخ والجغرافية.. (كذا). وهي أربعة دروس لمدة ساعتين في كل أسبوع، وقد كانت توقف في الحالات غير العادية. وأكد الرائد يازورن بأن «الصلابة إجبارية»(81).

أما الرائد عمر أوصديق، مقدم تقرير الولاية الرابعة كما مر، فإنه طلب (من الحكومة المؤقتة) أن ترسل أطرا «تحسن العربية ومتخرجة بالخصوص من الزيتونة» وأضاف: «لا بد أن ننسى أن الشعور الديني والعروبة يشكلان تيارا قويا»(82).

وفي خضم مناقشة «مشروع قوانين جبهة التحرير الوطني» اقترح الأمين خان التسمية التالية للجمهورية الجزائرية (مستقبلا بعد الاستقلال): «جمهورية حرة ديمقراطية عادلة مستوحاة من مبادئ الإسلام الكبرى» وأضاف أن هذه «الفكرة» مسجلة في بيان أول نوفمبر 1954(83).

وسكت محضر جلسة يوم 6 أكتوبر بعد تدخل الأمين خان، الذي أعاد نفس الاقتراح تقريبا في اجتماع يوم 8 أكتوبر على النحو التالي: «جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية عادلة واجتماعية مستوحاة من مبادئ الإسلام الكبرى»(84).



فرد عليه العقيد ابن طوبال بأن المسألة قد نوقشت في القاهرة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957، وقد اتفق الحضور وقتذاك على التسمية التالية: «جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع مبادئ الإسلام». وعاد الأمين خان إلى الحديث موضحا: «إذا لم نحدد اليوم (طبيعة الدولة الجزائرية المستقلة) فإن كل الأبواب ستكون مفتوحة».

وتدخل بعدها العقيد بوصوف مؤكدا: «اتفقنا هذا الصباح على الصيغة التالية: لا تكون (أي الجمهورية الجزائرية) في تناقض مع الإسلام». فوافق ابن طوبال كما هو مسجل في المحضر. أما العقيد درين بن علي (لطفي) فقد خالف الطرح الأول معللا بأن ذكر عدم تناقض الجمهورية مع مبادئ الإسلام «معرقل ومضيق في رأيي، وقد يستعمل في المستقبل كسلاح ديماغوجي (كذا). إننا ننوي القيام بالتخطيط (الاقتصادي) والتأميمات إلخ... (كذا)». فأعقبه الحديث العقيد بلقاسم كريم: «ما هي مصلحتنا؟ عدم تعارض الجمهورية مع مبادئ الإسلام؟ أنا موافق».

ثم عاد بعده الأمين خان مرة أخرى إلى الحديث موضحا: «حتى ولو كان القائد ملحدا، فهو ملزم بأن يأخذ بعين الاعتبار معتقد الشعب، وإن هذا الشعب مسلم، كما أن هناك وسائل حديثة لا تتعارض والمبادئ الإسلامية» (85).

وجاء دور العقيد محمد بوخروبة الذي استرسل القول: «إذا بقي الجزائريون جزائريين بعد مائة وثلاثين سنة من الاستعمار فبفضل الإسلام. وإن الإسلام لا يعارض الإصلاح الزراعي المنجز في مصر وغيرها. وقد سبق وأن تناقشنا في هذا الأمر واتفقنا مرتين على هذا المبدأ، في 1 نوفمبر 1954 وفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957. فلماذا ننكص على أعقابنا اليوم؟». فرد عليه العقيد درين بن علي: «أنا غير موافق!» (86).

XVI - آراء وانطباعات عن سير ومصير الثورة:

تدخل العقيد علي كافي في اجتماع 19 أوت وأدلى بهذه الآراء والانطباعات: «هناك فصائل (يقصد من جيش التحرير وأطر الجبهة) تريد الاستقلال الكامل، كما يرى آخرون



أنه من الممكن تصور الاستقلال مروراً بمراحل (أي على مراحل)، وهذا رأي قسم من الشعب، وإن التعب والسامة باديان عليه، وهذا ما يفسر أن قسماً من الشعب سوف يُسرّ إذا ما حدث حل. وأما الأطر فإنهم لن يقبلوا بالانتخابات بصفتهم فرنسيين، لذا فإنهم يطمحون إلى استقلال نظيف لأنهم لا يثقون البتة في الفرنسيين».

هذا وإن التخلي عن الشرط المسبق (الاستقلال؟) قد فسر كعامل ضعف لذا فقد أوضحنا هذه المسألة.

أما عن افتراض محادثات سرية وسياسية تكتيكية (كذا) من طرف مسؤولين (عن الثورة) فإن الآراء مختلفة بهذا الصدد بين المقاتلين والشعب. وإن هناك من يعتقد بأن المسؤولين لا يدخلون الذخيرة (داخل التراب الجزائري) حتى نرغمهم على التفاوض مع الفرنسيين(87).

وقد أثارت ملاحظة العقيد كافي الأخيرة «الأعصاب» كما هو مثبت في ذات المحضر. وفي اجتماع يوم 21 أوت قال الرائد عمر أوصديق بأن «التخلي عن مبدأ الاستقلال كشرط مسبق هو بمثابة سوء تصرف»(88).

وعن السؤال التالي الذي وجّه إلى أوصديق: «ما هو رأي الجيش والشعب في استمرار الحرب؟» فقد أجاب بأن الجيش مستعد لمواصلة الثورة شريطة أن يدعم بالوسائل، وقال إن الجيش «يشنكي من قلة اتصالاته بقادته، وقد سرت فيه الجهوية فصارت مرضاً. وأما الأطر فإنهم يطالبون الخارج بتدارك الوضع، والشعب متعب غير أنه بإمكانه المواصلة (في تدعيم الثورة) إذا ما تحسّنت أحواله ولم نسلّم فيه».

وعن سؤال آخر هذا نصه: «كيف يرى الشعب وجيش التحرير المستقبل؟» أجاب الرائد أوصديق: «لم نحضّر الشعب بعد للمفاوضات»(89). وفي اجتماع 29 أوت تساءل عن استراتيجية الثورة عسكرياً، فهل كان المبتغى حسب التحويل على انتصار عسكري أو استنزاف، واكتفى بالقول: «لا بد من القيام بتصوير استراتيجي لا تكتيكي»(90). أما العقيد محمدي السعيد فقد أثار تساؤلات وقدم اقتراحين إثر تدخله في اجتماع يوم 30



أوت: «هل نريد أن نهزم فرنسا عسكريا أم سياسيا؟» و«علينا أن نتوجه إلى البلدان التي يمكن أن تعيننا في أوروبا والمغرب وتونس؟ (كذا) وكذا دراسة القوة اللازمة التي تمكننا من الانتصار على العدو».

وفي نفس الاجتماع تدخل العقيد درين بن علي الذي اقتصر على القول بإحداث استراتيجية وفق وسائل الثورة المتوفرة. فأعقبه العقيد محمد بوخروبة بقوله: «نحن بعيدون عن الاستراتيجية، وقبل البحث فيها فلا بد أن نحصل على مختلف الوسائل التي تمكننا من ذلك، وكذا سلطة عسكرية قادرة على تنفيذ الاستراتيجية» وأضاف محلا: «نحن دائما على مستوى حرب العصابات، بل نقصت فعاليتنا مقارنة بالسنوات الماضية، ونحن عاجزون عن المرور إلى الحرب الزاحفة. فعلى إذن تكثيف حرب العصابات، وهكذا سوف نتمكن من رفع الحصار وتحرير نواحي وحتى مناطق (داخل الجزائر). فهدفنا الأول خط موريس وأما الثاني فهو الصحراء».

وعاد العقيد بوخروبة إلى الحديث مؤيدا من الرائد أوصديق فأكد على أن «كل شيء مرهون بالوسائل، فهي التي تسمح بالمرور إلى «الحرب الزاحفة» ولا بد من إيجاد حل لخط موريس» (والتسطير في الأصل).

وتدخل كذلك العقيد علي كافي في هذا الاجتماع للقول بأن «هدف الحرب عند العدو قضية اقتصادية ومراقبة للسكان». وكان العقيد ابن طوبال أطول حديثا من كافي بهذا الصدد، وقد جاء في تدخله: «علينا ألا نعول على إفلاس اقتصادي فرنسي. ثم إن هناك صعوبة نقل العتاد الحربي الثقيل، فهل يمكننا من تكيف الحرب في الداخل علما بأن قسما كبيرا من العتاد الحربي الذي نمتلكه في الخارج لن يصل إلى الداخل؟ فحياة الداخل سوف تبقى معلقة بالإعانة الخارجية».

وأضاف: «إن عشرة ملايين من المواطنين الذين كانوا يساندون الثورة لا وجود لهم اليوم، وقد شكل العدو خزانة بشريا كبيرا (...) وإن الجيش الفرنسي هو الذي يمول الشعب بالغذاء (...) فاقتصادنا يختنق، وبإمكان العدو أن يوقع الشعب في المجاعة. ثم



إن الدول التي تعين فرنسا أقوى من التي تعيننا. فملاذنا الغابات، غير أنها لا تغطي كل البلاد، وقد يترك العدو جيشنا بدافع تكتيكي بهذه الغابات (...) غير أنه ترك لنا ثقل تموين السكان».

ثم أكد أنه «من المستحيل أن نربح الحرب عسكريا (التسطير في الأصل) ومعنويا فلن تقبل فرنسا بانهزام عسكري. وهل بإمكاننا الانتصار علينا؟ فإذا قلنا لا، فإن هذا لا يعود لإمكاناتنا ولكن لعوامل أخرى. غير أن الحال العام ليس عسكريا فقط حتى وإن حققنا انتصارات في معارك عسكرية (ديان بيان فوهات (كذا)) (91)، ثم إن الجزائر لا تهدد الأمن العالمي حتى ترغم هيئة الأمم المتحدة على التدخل وفق ما نبتغي».

وختم ابن طوبال تدخله باقتراح إنجاز هدفين وهما: اكتساب الشعب وتموينه.

وأما الأمين خان فقد افتتح تدخله في نفس الاجتماع بقوله: «لقد اخترنا الحرب كوسيلة للوصول إلى الانتصار فقد يكون هذا خطأ. وقد قمنا بالحرب وكأنها هي وحدها التي توصلنا إلى التحرر دون أن نحدد مسبقا أين سنتوقف». ثم اقترح في المجال العسكري «لتنشيط العدو على الأرض» تدعيم حرب العصابات بالارتكاز على مواقع قوية. ففي الشرق منطقة الأوراس وشبه جزيرة القل وفي الغرب جبال تلمسان والقصور، هذا ولا بد من هيئة أركان وطنية جديدة بداخل البلاد محرزة على ثقة الجيش ومتوفرة على الوسائل».

وتدخل بعد الأمين خان العقيد عبد الحفيظ بوصوف فقال: «على المستوى الدولي تُعتبر كدولة، ومن هذا المنطلق يجب أن نرفع من مستوى نقاشنا، وقد سلم لنا الأجنبي (كذا) مخططات استراتيجية فاقتراح علينا الاستقلال الداخلي، فلم نرد إلا بالعبارات التالية: «حرب» و«استقلال» حتى أصبحنا متهمين بغياب التدبير. وقد يكون عيبنا، وهذا ما يجرح، في عدم تقبل وجهات النظر الأجنبية والاكتفاء بنظرتنا» (92).

«وفي المجالين الاقتصادي والسياسي فقد توصل العدو إلى نجاحات محققة، وقد تمكن كذلك من إقامة علاقات ضيقة مع الجزائريين».

ثم اقترح العقيد بوصوف تكثيف حرب العصابات واستهداف الصحراء من طرف جيش التحرير «لأن الأجانب يظنون أن فرنسا قد ربحت هذا الجانب» (93). وختم العقيد تدخله هذا بطرح السؤال الذي سبق وأن طرحه غيره وأبدى فيه رأيه، وهو: «هل بإمكاننا الانتصار عسكريا على فرنسا أم لا؟».

وأجاب بما يلي: «تقرر سنة 1954 بأن هدف الثورة هو الاستقلال مع الدراية بوسائل العدو الضخمة، إن جريد لاكسبريس (l'Express) هي التي تخيلت استحالة الانتصار من أحد الجانبين المتحاربين. وقد انتهت الحروب في العالم دائما، إما بالمفاوضات أو بهزيمة أحد الطرفين. غير أنه جد محذور أن نخاطب الشعب بهذا الأسلوب، وفي هذا الاجتماع علينا أن نجمع الوسائل التي تمكننا من الانتصار في الحرب. ثم إنه لا أحد يجزم بأننا لن نتوصل إلى الانتصار، فإننا نجهل المستقبل. ولتحقيق الانتصار علينا أن نقلب الوضع، فلا بد أن لا يبقى أي جندي وسلاح وذخيرة بالخارج».

وأما الرائد لعبيدي محمد الطاهر، فقد اندفع قائلا: «بإمكاننا الانتصار عسكريا، إن الشعب لن يقبل أبدا بهذه اللغة». ثم اقترح وضع برنامج استعجالي لنقل الأسلحة والذخيرة إلى الداخل، وإنشاء منطقة محررة بكل ولاية، والإبقاء على حرب العصابات خارج هذه الدائرة، وكذا دراسة «مسألة التموين من الخارج».

بعده تدخل ابن عودة (لم تذكر رتبته وقتذاك) بهدوئه المعهود مقترحا: «يمكننا جعل الولاية الأولى منطقة محررة صالحة لتموين الداخل، لأنها بمحاذاة ليبيا وتونس، وجزء من السودان الفرنسي، وأخرى (أي منطقة محررة) بالقاعدة الشرقية القريبة من البحر، أو اتخاذ الخط من تونس إلى السيبوس منطقة محررة مع تكثيف حرب العصابات».

وألقى العقيد محمدي السعيد هذه الجملة المليئة تشاؤما: «إن الثورة في طريق الموت!».

وشارك كذلك في المناقشة المفتوحة الرائد أوصديق، فذكر ابتداء أن عدد القتلى الجزائريين قد بلغ تسعمائة ألف (900.000)، وأن اقتصاد البلد ضعيف. ثم توسع في



تحليله ليقول إن «الموقف العالمي قد تصلب اتجاه فرنسا لأن حرب الجزائر كانت سببا في حرب السويس» (94).

بعدها أضاف: «فإذا قمنا بقوة لتدعيم الولايتين الأولى والثانية لنجعل منهما قاعدتين للتموين، فإننا سنحقق انتصارا عسكريا». ثم عاد ليؤكد بأن الهدف من الثورة هو استقلال الجزائر وليس هزيمة فرنسا عسكريا. وختم تدخله بقوله: «أما قضية الصحراء فإنه يمكن دراستها على صعيد الشمال الإفريقي». إثرها عاد العقيد محمدي السعيد للحديث متسائلا: «هل نبحث عن انتصار عسكري أم عن المفاوضات؟» وإن كنا نريد النصر فلا بد كذلك من تحضير الأهداف الموائية له.

وقد أعقبه العقيد بلقاسم كريم الذي لم يقدم انطباعات بل قدم اقتراحات عملية (...) كل حرب تنتهي بمفاوضات (...) ولم نتدارسها البتة. وإن كفاحنا ضد الاستعمار الفرنسي وليس ضد فرنسا. فقضيتنا عادلة ونحن الأقوى. وعلينا أن نكافح على جبهتين: جبهة عسكرية وأخرى سياسية (إشراب الشعب الفكرة الوطنية). ثم إنه من المستبعد أن نواصل الحرب إلى آخر جندي، غير أن تكثيف حرب العصابات ضرورة ملحة لإرغام الفرنسيين على منحنا الاستقلال.

«وعلى اللجنة أن تناقش مسألة نقل الحرب إلى فرنسا. ونحن عاجزون عن إنشاء مناطق محررة وخوض «الحرب الزاحفة». وأما عن إدخال الأسلحة إلى الداخل، فذلك متيسر فقط مشيا على الأقدام، أو عن طريق الإنزال الجوي أو عن طريق الغواصات. فعلى أن نتجه لتحقيق ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى».

وأما العقيد درين بن علي، فقد كان تدخله ابتداء ردا على العقيد ابن طوبال، ثم عرض رؤيته لمسار الثورة مستقبلا: «رأي سي عبد الله (كذا) استحالة الانتصار العسكري (على الفرنسيين)، لكن هذا لا يمنعنا من العمل على أن تستمر الحرب أطول مدة ممكنة (...) وإن أكبر انتصار هو اعتراف فرنسا باستقلالنا».

«ولا بد أن يبقى هدفنا تحقيق الاستقلال بكل الوسائل. والمنطقة المحررة جد مكلفة، ولسنا واثقين في المغاربة والتونسيين. وإقامة منطقة محررة بالقاعدة الشرقية صعبة الإنجاز، وبُنْزَرَتْ من ورائها. لذلك يجب تحديد الأهداف الكبرى فقط بما في ذلك تخريب المراكز (الفرنسية). وبدلاً من منطقة محررة فلننشئ مناطق آمنة متغيرة في الزمان والمكان فيها الإدارة والمستشفيات إلخ... (كذا)».

ومثله مثل العقيد كريم، قدم العقيد عبد الحفيظ بوصوف في تدخله الثاني في نفس الاجتماع اقتراحات عملية في إطار استراتيجية واضحة: «على استراتيجيتنا أن توجه نحو التجديد لا في اتجاه المفاوضات، لأننا لم نهيء الشروط التي ترغب الفرنسيين على التفاوض. فيجب توجيه استراتيجيتنا في اتجاه تحرير التراب الوطني فقط». ثم ذكر شروط إنجاز ذلك، وهي تجديد التنظيم (هيئة أركان، تقسيم الجزائر)، وترقية رجال جدد، واقتحام الأسلاك الشائكة وتحسين تمرير الأسلحة مشياً من الخارج، والبحث عن إنزال جوي أو عن طريق الغواصات، وكذا تخريب المطارات وطرق المواصلات وقنوات البترول والموانئ (95).

وفي اجتماعي 11 و13 أكتوبر قال العقيد بوصوف: «بما أننا وافقنا على تقرير المصير» (96) فإن «تقرير المصير سيقحمنا في معركة سياسية، علينا أن نعلم أن المفاوضات أشق من الحرب، فيجب أن يكون الشعب حليفنا» (97).

وقد تفاعل العقيد كريم في اجتماع 11 أكتوبر بحتمية دخول الفرنسيين في مفاوضات مع جبهة التحرير: «لقد قبلنا بتقرير المصير، إن الفرنسيين مضطرون للتفاوض معنا». وقد تقرر في اجتماع 13 أكتوبر أن يُهتَفَ لفرحات عباس بالرباط ليكذب الصحفي الذي نشر قول عباس: «عندي مسؤوليات في الجزائر» حتى لا يفهم أن العشرة يرفضون المفاوضات مع الفرنسيين».

وفي اجتماع 14 أكتوبر قال العقيد بن طوبال: يقول الناس إنه ليس لنا «سياسة» وهذا خطأ، فهي لم تطبق بسبب غياب التنسيق والمراقبة، ونفس الشيء بخصوص المسائل العسكرية، فقد كان التحكيم والتنسيق غائبين دوماً (98).



وأما العقيد محمد بوخروبة فقد كان حديثه في تدخله يوم 15 أكتوبر عن مستقبل الثورة حيث قال: «إن أهم دور لهذه الثورة هو تحضير ما بعد الحرب. ولقد قبلنا كلنا يوم 28 سبتمبر 1959 بمبدأ تقرير المصير، فإذا لم نهى جبهة التحرير منذ الآن فإننا سنفسل. وحتما سوف تجري مفاوضات بعد شهرين أو ستة أشهر أو سنة، وأن الحكومة التي نريد تشكيلها ستسقى بعد الاستفتاء (استفتاء تقرير المصير)» (99).

XVII - ملاحظات على مؤتمر الصومام:

قال العقيد علي كافي في اجتماع 11 أوت: «إن مؤتمر 1956 الذي اتخذ قرار إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومؤسسات أخرى، لم يحصل على انضمام كل جيش التحرير الوطني ولا كل الولايات. غير أن قراراته قد قبلت للحفاظ على وحدة الثورة. هذا وإن المؤتمر قد حمل أخطاء تفاقمت نتائجها حتى أصبح بعض المسؤولين لا يثقون في المستقبل» (100).

ولاحظ العقيد محمد بوخروبة في اجتماع 2 نوفمبر بأنه: «في مؤتمر 1956 بسبب عدم حصول اتفاق على بعض النقاط فقد ترتب عن ذلك نتائج (...) كذا» (101). وأخيرا حدد العقيد عبد الحفيظ بوصوف في جلسة 6 نوفمبر المبدأ الذي أرساه مؤتمر الصومام: «في مؤتمر 1956 أقمنا مبدأ وهو إعطاء «رأس مفكر» للثورة (أي المجلس الوطني) ورأس منفذ» (أي لجنة التنسيق والتنفيذ)» (102).

XVIII - الوضع التنظيمي للجزائر العاصمة:

قال الرائد عمر أوصديق في اجتماع 21 أوت: «شرعت الولاية الرابعة في تنظيم المدينة، وقد حصلت في هذا الاتجاه على نتائج، غير أننا وجدنا تنظيما ثانيا وضعت الولاية الثالثة. وبطلب من عميروش انسحبت الولاية الرابعة، وقد تم إصدار القرار إثر اجتماع الولايات» (ديسمبر 1958).

وأضاف أن «المساهمة المالية لمدينة الجزائر تقدر بخمسين إلى ستين مليون فرنك» ثم اقترح أن «تنصب المدينة (أي العاصمة) كم منطقة مستقلة ذاتيا» (103).

وذكر الرائد أوصديق أخيرا أن الولاية الرابعة كانت في الماضي «تحدث فرزا» للراغبين في التجنّد في صفوف جيش التحرير، «ثم يقع التحاق مباشر بالولاية. بعدها أصبحنا لا نقبل إلا من يختار من طرف تنظيمنا بالعاصمة» (104).

هذا وإن اللجنة التي شكلت يوم 30 أوت 1959 مساء عن طريق الاقتراع والتي ضمت كلا من العقيد عبد الحفيظ بوصوف رئيسا ومقررا، والعقيد محمدي السعيد، والعقيد محمد بوخروبة، وسي سليمان (قائد أحمد) و«سي عبد الحفيظ» (كذا) سكرتيرا. قد انتهت إلى تقرير ما يلي بشأن العاصمة: «بعد نقاش عام فإن الاستقلال الذاتي المقترح، وكذا التسمية بـ«ولاية» لمدينة الجزائر قد رفضتا من طرف اللجنة. غير أن اللجنة تدعم فكرة إعادة تنظيم العاصمة سياسيا وعسكريا».

وتقرر كذلك أن تبقى العاصمة تنظيما كم منطقة وأن تلحق بالولاية الرابعة، وتقرر كذلك أن تزود بمسؤول سياسي. وإثرها طلب العقيد الصادق دهيلس أن «تخرج من العاصمة تنظيمات الولايات الأخرى (الولاية الثالثة والأخرى) كذا» (105).

XIX - مناقشة مصطلحات «كفاح»، «ثورة»، «مناضل»، «مجاهد»:

ناقش الحضور مشروع قوانين جبهة التحرير الذي أعدته اللجنة التي سبق وأن ذكرنا أعضاءها. وقد اقترح العقيدان بلقاسم كريم ولخضر ابن طوبال في اجتماع 05 سبتمبر إبدال لفظ «الثورة» بعبارة «القضية الوطنية» (106).

واقترحت نفس اللجنة مصطلح «مناضل» للدلالة على المجاهد. وبعد نقاش عريض انبسط على أربع أوراق من المحضر شارك فيه العقدا محمد بوخروبة وابن طوبال ودرين بن علي وبلقاسم كريم والصادق دهيلس وعبد الحفيظ بوصوف وسليمان (قائد



أحمد) ثم العقيد كافي(107). وقد وافق كل من بوخروبة ولعبيدي ويازورن ومحمدي السعيد وبوصوف ودرين بن علي على ما حررته اللجنة، أي اعتماد عبارة: «إن مكافح (أو مقاتل)(108) جيش التحرير هو مناضل للثورة»(109).

غير أن العقيد بوصوف قد عاد في اجتماع 08 أكتوبر ليقتراح بدل مصطلح «الكفاح» (lutte) الوارد في المشروع مصطلح «الثورة» لأن لفظ «كفاح» حسبه فارغ من المعنى. فرد عليه العقيد ابن طويال بأنه «ليس هناك ثورة ضد الاستعمار» وأضاف الأمين خان بأن «الثورة داخلية» (أي قضية داخلية)(110).

XX - مسألة تعيين «قائد، أو رئيس» للثورة:

وفي اجتماع يوم 16 أكتوبر أثير نقاش (لا يذكر المحضر من أثاره) بخصوص تعيين قائد للثورة. فتدخل العقيد عبد الحفيظ بوصوف ابتداء بهذه الملاحظات: «إن الأمر هام لأن العزم على تعيين قائد هو بمثابة توجه لنا. وقد كنت شخصيا دوما ضد هذا الأمر. إن «الرياسة» قد قصّت (كذا) علينا كثيرا من الخيبات المرة. وإذا عينا قائدا فإن سيفتح باب لا ندري أين سيوصلنا. ثم إن وجود قائد سيثير العلاقات الخاصة والصداقة إلخ... (كذا)».

«في أول نوفمبر لم يتقرر تعيين قائد للثورة وللجمهورية الجزائرية، ونحن الجزائريون في الحالة الراهنة غير قادرين حتى على احترام المبادئ. وإذا قبلنا بتعيين قائد فيلزمنا إذن مصالي، ربما أعدمنا كلنا المصاليين، فيجب إذن أن نحكم بسبب رفضنا لمبدأ قائد للثورة».

ثم أعقب بوصوف، العقيد ابن طويال الذي أبدى موافقته على تعيين قائد للثورة: «أنا مع فكرة تعيين قائد، وهذا منذ أمد بعيد. إن كل المشاكل ناتجة عن عدم وجود قائد. ولم نكن في أول نوفمبر ضد وجود قائد بل ضد «الطاغية» (كذا) (يقصد مصالي). وإن القائد الذي اقترحه لا يقتصر دوره على ترأس الجلسات، ولكن قائدا فاعلا في الخارج. غير أنه يجب أن يحدّد دوره بدقة كبيرة. إن السير دون قائد ودون حكم لهي المغامرة».

فرد عليه العقيد محمد بوخروبة بأن «هذه الندوة لا يمكنها أن تناقش هذا الموضوع» وقد وافقه العقيد علي كافي والرائد سعيد يازورن على هذا الأمر. ثم قال: «إن هذه الرئاسة قد أوصلتنا إلى قتل عدد كبير من نوبنا». واقترح أن ترفع الجلسة، فاستجاب له العقيد بلقاسم كريم.

غير أن الجلسة لم ترفع، حيث استأنف الحديث العقيد الصادق دهلبيس لتدعيم فكرة ابن طوبال، فاقترح هو بدوره تعيين قائد الثورة.

فرد عليه العقيد كافي بما أثبتناه أعلاه. ثم تدخل العقيد كريم بعد كافي وقدم هذه التوضيحات: «في الماضي كان بوضياف هو الذي يفكر في تحضير الاجتماعات وجمع المشاركين (...) (كذا) فكان يقوم بدور القائد، وعند غياب القائد فإنها المذبحة حتى لا يبقى إلا قائد واحد».

ثم ذكر «اجتماع الخمسة» وتوزعهم على الولايات، وقال: «وقد تقرر أنه عند عودتهم فسوف يعين قائد، غير أن الظروف حالت دون التقائهم. فعلى مستوى الأشخاص فلا أحد أفضل من بوضياف، لكن اليوم وعلى ضوء تجاربنا الماضية، فقد أصبحنا حذرين، وهذا غلط (...)» إننا حاربنا المصاليين لأنهم كانوا ضد الثورة».

بعدها تدخل الأمين خان بعد كريم ليشير أن اللجنة «لم تتكلم عن قائد بل عن رئيس». وأما العقيد بوصوف فقد عاد إلى الماضي القريب ليذكر أنه: «في اجتماع الاثنين والعشرين عينا قائدا ليقوم بتحضير الثورة، لكننا لم نعين قائدا للأمة الجزائرية. وقد حصل بوضياف على سبعة عشر صوتا». فرد العقيد كريم بأن ما تقرر في الماضي هو أن: «تعود إدارة الثورة إلى قادة الولايات، وهذا إلى نهاية الحرب. أما بعد الحرب فإن مؤتمرا وطنيا شعبيا هو الذي سوف يعين القادة ديموقراطيا».

وبعد العقيد كريم، تدخل العقيد محمدي السعيد ليعود إلى ضرورة تعيين رئيس: «وفي العام عينا فرجات عباس (رئيسا)، فلا بد أن نتراجع اليوم».



وأما الرائد لعبيدي محمد الطاهر فقد امتنع عن الحديث. وانتهى نقاش المسألة عند هذا الحد(111).

يتبع

الهوامش:

- (44) - دعي علي كافي لحضور هذا الاجتماع فأبى. غير أن إيف كوريير قد ذكر أنه أوفد اثنين من مساعديه «كملاحظين»، هما الطاهر بودريالة وعبد المجيد كحل الراس. انظر: Y. Courriere, L'heure des Colonels, op. cit., p. 506.
- (45) - قال العقيد محمد بوخروبة في اجتماع 21 أوت (GO211) بأن هناك مسؤولا دون أن يذكر اسمه «قد أكد بأن الخارج قد خان الداخل» وأضاف العقيد «وأن اجتماع الولايات الأربعة كان مؤشرا على أن سلطة الحكومة قد ضعفت».
- (46) - أعلن عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958.
- (47) - ندرج في هذا الهامش رأي محمدي السعيد هي تشكيل الحكومة المؤقتة، وإن كان لا ينتمي إلى الولاية الرابعة، وهذا تماشيا مع وحدة الموضوع. قال محمدي السعيد في اجتماع 10/15 بأنه لم يستشر بخصوص تعيين الحكومة المؤقتة، غير أنه «صفق لها» (GO234).
- (48) - بناء على شهادة أدلى بها أوصديق إلى امحمد يوسف، فإنه أعدم بالولاية الرابعة حوالي ألفين وأربعمائة (2400) شخص في إطار «مؤامرة الزرق». انظر: M'hamed Yousfi, Les otages de la liberté, M.Y., Alger, 1993, p. 44, note 1.
- وانظر كذلك ما جاء بخصوص هذا الموضوع في محاضر الجلسات الأولى من هذا الاجتماع، ومعلومات عن النقيب احسن من طرف محمدي السعيد والرائد يازورن عند الحديث أعلاه عن «المؤامرة» في الولايات الداخلية.
- وقد ذكر بطرس مونطانيون (Pierre Montagnon) (مصدر سابق، هامش 1، ص 53) أن تقريرا كتب بيد سي صالح قد أحصى إعدام أربعمائة وستة وثمانين (486) في صفوف جيش التحرير بالولاية الرابعة، من بينهم عشرون ضابطا وأربعة وخمسون ضابط صف، وأن الرائد عمر أوصديق قد أنجاه من الموت المحقق سفره إلى تونس لأن اسمه كان ضمن قائمة المحكوم عليهم بالإعدام.
- (49) - يظهر أن مقيد المحضر قد ارتكب خطأ بإثباته عشرة أجهزة راديو صالحة للاستعمال، وبهذا العدد



- الصالح للاستعمال مقارنة بالعدد الإجمالي (12) فإن المعنى المقصود من طرف العقيد درين بن علي لا يستقيم. لذا فإن عدد الأجهزة الصالحة للاستعمال أقل من هذا العدد.
- (50) - وقد أرسل نواورة صحبة العقيد لعموري (وكان نواورة نائباً لهذا الأخير) إلى القاهرة بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اتهام العقيد محمدي السعيد لمجموعة كانا من بينها بمحاولة الإطاحة به من قيادة القاعدة الشرقية. انظر: Y. Courriere, L'heure des Colonels, op. cit., p. 508-510.
- (51) - ضبطه تقيّة (Teguia) بريروش وقد مر ذكره في هامش المحضر الأول. غير أن عبد الحفيظ أمقران (من ضباط الولاية الثالثة، قد أكد أن سعيد بريروش هو يازون، في الحصة التلفزيونية الأنيس، أوت 1997).
- (52) - وهي مطبوعة طباعة عصرية باللغة الفرنسية كالتي نراها اليوم في مراكز البريد والمواصلات، ونموذج منها موجود بالملف رقم GO206.
- (53) - وهي بنفس الملف غير أنها مرقونة على ورقة عادية.
- (54) - GO239.
- (55) - قيد الملف GO214.
- (56) - ذكر العقيد بوصوف في اجتماع 5 سبتمبر (GO218 إلى GO223) بأن أغلب هؤلاء الجنود الماكثين بالحدود الشرقية والغربية قد تزوجوا هناك، وقال: «وقد خلقوا لنا مشاكل لا تحصى».
- (57) - ذكر هذا العقيد بلقاسم كريم (5 سبتمبر، GO218) بما في ذلك القاعدة الغربية، غير أنه لم يحدد الولايات الأربعة، وقد اقترح أن يدمجوا في الولايات الأولى والثانية والثالثة والرابعة (أهي ولاياتهم الأصلية؟).
- (58) - أي الحدود الشرقية والغربية (ابن طوبال، 5 سبتمبر، GO218).
- (59) - ذكر المكان الأخير (ميفنين) العقيد بوصوف يوم 28 أوت، ونبه إلى أن مخازن الكاف والقيروان، وميفنين «هي بأيدي التونسيين» (GO215).
- (60) - ملف رقم GO216. وقد كان العقيد محمد بوخروبة رئيس أركان الجبهة الغربية.
- (61) - GO205.
- (62) - إثر تحويل الفرنسيين للطائرة المغربية في شهر أكتوبر 1956.
- (63) - GO215.
- (64) - GO215 واجتماع 30 أوت (GO217).
- (65) - GO217.
- (66) - GO217.
- (67) - GO217.
- (68) - GO224.



- (69) - اجتماع 05 أكتوبر وقيده GO225.
- (70) - ويقصد بالتصريح مبدأ القبول بالدخول في مفاوضات مع الفرنسيين على أساس تقرير المصير.
- (71) - إشارة إلى محاولة العقيد لعموري الفاشلة.
- (72) - لم يرد في المحاضر تفصيل عن الشعائبي. وكل ما ورد فيها إشارتان خفيفتان. الأولى في شكل تساؤل عنه من طرف بوصوف (GO231)، والثانية توقع مشاكل من جهته من طرف كريم (GO240).
- (73) - GO227.
- (74) - GO240.
- (75) - GO205. فهل كانت الولايات تعقد علاقات خارجية في الميدان الثقافي دون المرور بمصالح الحكومة المؤقتة؟
- (76) - GO214.
- (77) - GO217.
- (78) - GO227.
- (79) - 18 أوت، GO208.
- (80) - 19 أوت، GO209. وقد سبق وأن أكد هذا الأمر العقيد محمدي السعيد، انظر تقرير الولاية الثالثة.
- (81) - أوت، GO210.
- (82) - 06 أكتوبر، GO226.
- (83) - GO227.
- (84) - وهو رد مباشر على العقيد درين بن علي، ويقصد بالوسائل التأمينات والتخطيط الاقتصادي...
- (85) - نفسه.
- (86) - GO209.
- (87) - GO211.
- (88) - نفسه.
- (89) - GO226.
- (90) - وهو جمع عامي لموقعة «ديان بيان فو» التي هزم فيها الفيتناميون الجيش الفرنسي شر هزيمة سنة 1954.
- (91) - وكان المغرب الأقصى وبالأخص تونس من المرغبين للجزائريين في التخلي عن المطالبة بالاستقلال كشرط مسبق للتفاوض مع الفرنسيين، والقبول مبدئيا بالاستقلال الذاتي. انظر: فايزة سعد، سنوات، الدم، تجربة الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 151-152.



- (92) - يقصد بالصحراء، المنشآت البترولية.
- (93) - يقصد العنوان الثلاثي الفرنسي-الإنجليزي-الإسرائيلي على مصر سنة 1956.
- (94) - GO217.
- (95) - 11 أكتوبر، GO230، وقد تم القبول بمبدأ تقرير المصير يوم 28 سبتمبر بعد خطاب ديغول كما سيأتي.
- (96) - 13 أكتوبر، GO232.
- (97) - GO233.
- (98) - GO234.
- (99) - GO201.
- (100) - GO201.
- (101) - GO237.
- (102) - GO240.
- (103) - اعتبر مؤتمر الصومام العاصمة والبلديات المجاورة (حسين داي، القبة، الأبيار، بوزريعة، St Eugene) غير تابعين للولاية الرابعة ويشكلون تنظيما ذاتيا. انظر محضر اجتماع مؤتمر الصومام في ملاحق كتاب: Saad Dahlab, Pour l'indépendance de l'Algérie, Mission accomplie, ed. Dahlab, 1990, pp. 234-246.
- (104) - GO211.
- (105) - محضر 07 سبتمبر، GO218.
- (106) - من الملفت للانتباه أن يلتزم الحاضرون بما أكدوا عليه في المناقشة، فمثلا يسمى العقيد ابن طويال المناضل مجاهدا، ويدعو العقيد كريم «القضية الوطنية» ثورة. (انظر محضر 8 أكتوبر، GO227).
- (107) - ذكرنا أسماء المتدخلين بانتظام حسب تدخلهم في النقاش. وسليمان لم يكن عقيدا (بل رائدا؟).
- (108) - إن مصطلح (combattant) باللغة الفرنسية يحتمل لفظ مكافح أو مقاتل على السواء. والعبارة كاملة كما وردت في المحضر هي: "Le combattant de l'armée de libération est un militant de la révolution".
- (109) - GO218، وهذه التسمية تخالف ما تقرر في مؤتمر الصومام حيث دعي الجندي مجاهدا. انظر محضر مؤتمر الصومام في كتاب دحلب، مصدر سابق.
- (110) - GO227.
- (111) - GO235.